

مصر تسارع لحل قضايا حقوقية شائكة استباقا لإدارة أميركية جديدة

الإفراج عن مئات السجناء احتياطيا

القاهرة - تحاول الحكومة المصرية احتواء تجدد الضغوط الدولية عليها في ما يتعلق بحقوق الإنسان، وسارعت إلى سد واحدة من الثغرات المثيرة للجدل، والتي تتعلق بمئات من المعتقلين في قضايا رأي وحريات.

وهناك خشية لدى الأوساط الرسمية في مصر من صعود الديمقراطيين في الولايات المتحدة إلى السلطة، والذي يكاد يكون شبه محسوم. وسبق أن واجهت القاهرة تعقيدات عدة مع إدارة باراك أوباما التي تراجعت في عهد العلاقات المصرية الأميركية بين القنصل والتوتر، على خلفية السجل الحقوقي لمصر.

ويرجع بفوز الديمقراطي جو بايدن لرئاسة الولايات المتحدة أن تواجه القاهرة ذات التعقيدات، التي كانت تخلصت منها خلال ولاية الجمهوري دونالد ترامب، الذي كان ملف حقوق الإنسان يتبدل قائمة اهتماماته. وقضت محكمة الجنايات، الثلاثاء، بالإفراج عن 461 متهمًا من المحبوسين احتياطيا على ذمة قضايا عديدة، منها اختراق قانون التظاهر، وبيث ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام فيسبوك، والترويج لأغراض جماعة إرهابية، بينهم سياسيون وحقوقيون وصحافيون.

وجاءت الخطوة في وقت توالى فيه قرارات العفو الرئاسي، وأخرى صادرة من النائب العام، بشأن عدد من المتهمين في قضايا سياسية مختلفة، ما يشي بأن هناك محاولات جادة لتجسيم الانتقادات الخارجية في أوضاع السجون.

وقال رئيس مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية (حقوقية) سعيد عبدالحافظ، لـ"العرب"، إن قرارات الإفراج تمثل تصفية نهائية لملف المحبوسين احتياطيا في مصر، وأن هناك أعدادا قليلة تقدر بالعشرات، ستنظر محاكم الجنايات في أمرهم بربيع محافظات مختلفة الأيام المقبلة، تمهيدا للإفراج عنهم، ويعدّها ستغلق القاهرة هذا الملف بصورة نهائية.

ولم تقدم نيابة أمن الدولة العليا، وهي الجهة المختصة بالطلع على قرارات محكمة الجنايات، بأي طعون خلال الفترة المحددة، بالتالي فإن الأحكام الصادرة أضحت بائنة وملزمة التنفيذ.

وتزايدت وتيرة المطالبات الدولية بالإفراج عن المحبوسين احتياطيا، بما تضمنه الرأي والتعبير، وتكرر الأمر مع أعضاء في الكونغرس الأميركي المنتهية ولايته، وتسعى الحكومة المصرية عبر تعاملها مع ملف المحبوسين احتياطيا إلى وضع حد بشأن نشر الأرقام المغلوطة بحق المحتجزين على ذمة قضايا مختلفة من دون محاكمات، وهو أمر تستغله منظمات حقوقية عدة لتوجيه انتقادات للحكومة.

ولا توجد أرقام رسمية حتى الآن، فيما تتراوح الأرقام التي نشرتها بعض المنظمات بين 50 و60 ألف معتقل. ودرج الرئيس السيسي، على اتخاذ قرارات بالعفو الرئاسي عن مئات المحتجزين بالقرائن مع نزول المواطنين إلى

أظهارت تقارير حكومية أن أكثر من 15 ألف سجين جرى الإفراج عنهم في الفترة بين مارس وأكتوبر الماضيين، على 9 دفعات متتالية، آخرها في احتفالات أكتوبر، حيث أصدر السيسي في حينه قرارا بالإفراج عن 2081 متظاهرا.

وحذرت بعض الأجهزة الأمنية من خطورة استمرار الاحتجاز السياسي فترات طويلة، وطالبت بالفصل بين العناصر الجنائية والإرهابية، ما يضمن عدم استغلال السجون في استقطاب العناصر المتطرفة.

وأوضح المحلل جمال أسعد، لـ"العرب"، أن السلطات المصرية تذهب باتجاه التعامل الإيجابي مع الجوانب السياسية في مسألة المحبوسين على ذمة قضايا لها علاقة بحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان.

ولفت إلى أن ذلك سوف ينعكس على أن يكون قانون الطوارئ هو حائط الصد الأول في التعامل مع العمليات الإرهابية، على أن يطلق سراح الشباب ممن لم تثبت إدانتهم، لمنع حدوث ضغوط سياسية من زاوية حقوق الإنسان.

ويمثل الحبس الاحتياطي مشكلة حقيقية للحكومة والقضاء في مصر، لأنه محدد بمدد زمنية واضحة، وتعد قرارات الإفراج من حالات التعديل والإصلاح التي تسير فيها الحكومة ببطء، بما يؤدي إلى سد فجوات تستغل ضدها من تنظيم الإخوان، ومنظمات حقوقية دولية.

وأحاط القضاء الكثير من الإفراجات الأخيرة بتدابير احترازية شديدة الصرامة، وهي إجراءات تخضع المرفج عنهم لمراقبة من الشرطة تحدد المحكمة مدتها.



هل تخفف مصر قبضتها الأمنية

الأسد يتهم لبنان بخنق اقتصاد سوريا ويعفي «قيصر» الرئيس السوري: ودائع بمليارات الدولارات محتجزة في المصارف اللبنانية

أماط الرئيس السوري بشار الأسد اللثام عن السبب الرئيسي خلف تدهور الوضع الاقتصادي في مناطق سيطرته وهو احتجاز ودائع المصارف اللبنانية، ويتزامن حديث الأسد مع عودة ضغوط أقطاب السلطة في لبنان على المصرف المركزي من بوابة التدقيق الجنائي.



لا تباعد اجتماعيا ولا اعتراضا في حضرة الأسد

الأميركية، بموجبه بضعة شركات سورية على القائمة السوداء.

واعتبر خبراء أن واشنطن لم تفعل بالشكل المنتظر قانون قيصر حيث أن نوعية العقوبات التي فرضت حتى الآن لم يكن لها التأثير الكبير على الوضع الاقتصادي السوري، مرجحين أن الضمان قد يختلف في الفترة المقبلة، لاسيما مع صعود إدارة ديمقراطية في الولايات المتحدة.

ولفت الخبراء إلى أن الضجة التي أحدثها القانون الذي ترجع تسميته نسبة لضابط منشق عن النظام سرب الألاف من الصور لمعتقلين جرى تعذيبهم في السجون السورية، كان تأثيرها أقوى بكثير قبل تفعيله.

وقال الأسد إن الأعباء الاقتصادية الحالية ليس سببها قانون قيصر، وتابع قائلا "الأزمة الحالية بدأت قبل قانون قيصر وبدأت بعد الحصار بسنوات.. هي المصرية (الأموال) التي راحت (في المصارف اللبنانية)".

وواجهت الحكومة في الشهر الماضي نقضا حادا في القوود وأجبرت على رفع أسعار الخبز مع تقلص مخزون القمح مما يفاقم حالة السخط بين السكان المرهقين من حرب مستمرة منذ عشر سنوات.

وتغير هذا الوضع العام الماضي حينما قرّر المصرف اللبناني المركزي وضع يده على الودائع، لكبح الانهيار الدراماتيكي لوضع البلاد النقدي، وجوبه هذا القرار بممانعة شديدة من حلفاء دمشق في الداخل وفي مقدمتهم الثنائي الشيعي حزب الله وحركة أمل.

وقال الأسد الذي كان يتحدث أثناء جولة في معرض تجاري أديعت على وسائل الإعلام الرسمية "الأموال التي أخذوها وحطوها في لبنان ودفعنا الفمن وهذا هو جوهر المشكلة إلي ما حدا (لا أحد) يحكي فيه".

ويرى رجال أعمال سوريون أن الضوابط الصارمة التي يفرضها لبنان على السحب حجزت مئات ملايين الدولارات التي كانت تستخدم لاستيراد السلع الأساسية من نغف وبضائع إلى سوريا. كما يقول مصرفيون ورجال أعمال إن كثيرا من شركات الواجهة السورية كانت تلتف على العقوبات الغربية باستخدام النظام المصرفي اللبناني لاستيراد البضائع غير المسموح بها إلى سوريا برا.

وفرضت دول غربية منذ اندلاع الصراع السوري عقوبات على دمشق، تم تشديدها مع دخول قانون قيصر حيز التنفيذ، حيث أدرجت وزارة الخزانة

منه إلى شركة التدقيق الجنائي إلى ثلاثة أشهر، بعد امتناع الأخير بداعي "السرية المصرفية".

وأوضح الرئيس السوري أن ما بين 20 مليارا و42 مليارا من الودائع ربما فقدت في القطاع المصرفي الذي كان نشطا والذي كانت لديه ودائع بالعملة الصعبة تزيد عن 170 مليار دولار. وأضاف "هذا الرقم بالنسبة لاقتصاد سوريا رقم مخيف".

وتفرض المصارف اللبنانية، التي تخشى نزوح رؤوس الأموال وحصول أزمة حادة في العملات الصعبة، ضوابط صارمة على السحب وعلى تحويل الأموال إلى الخارج منذ العام الماضي الأمر الذي أثار غضب المودعين المحليين والأجانب العاجزين عن الوصول إلى مدخراتهم.

وشكل لبنان منذ اندلاع الأزمة في سوريا في العام 2011، شريان حياة بالنسبة لاقتصاد البلد الجار، واستفاد نظام الرئيس بشار الأسد كثيرا من الودائع السورية الموجودة في المصارف اللبنانية، وأيضا من الموائم البحرية والجوية في عمليات الاستيراد في ظل العقوبات الغربية، فضلا عن حركة التهريب النشطة على الحدود بين البلدين، والتي يرعاها حليف حزب الله.

السودان يفتح مرحلة جديدة بصراع على المناصب

بين قوى الحرية والتغيير والجبهة الثورية، وتركز المباحثات على أسماء الوزارات التي يتولاها قادة الحركات المسلحة وما إذا كانت خدمية أو سيادية.

وتتخوف أوساط سياسية من ارتفاع عدم التناغم بين مكونات الحكومة، في ظل إصرار بعض القوى على الاحتفاظ بنفوذها، على رأسها الحزب الشيوعي.

ويضاف إلى ذلك سعي الحركات المسلحة لتكون فاعلا كبيرا في اتخاذ القرار، وكلها عوامل تقف الحكومة القدرة على التعامل مع الأزمات المتفاقمة وتشير إلى استمرار هشاشة الأوضاع الداخلية.

أكد عضو تنسيقية لجان الخرطوم (شرق)، حسام حيدر، أن هناك توافقا داخل قوى الحرية والتغيير على تشكيل حكومة بكفاءة حزبية، خلافا لما جرى في السابق، بما يضمن قوة القرار السياسي وتغادي الأخطاء السابقة.

وأوضح لـ"العرب" أن الخلافات الحالية طبيعية، وأن كل طرف يسعى لضمان حقوقه في مستقبل إدارة المرحلة الانتقالية، والتباينات بين قوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة تأتي في هذا الإطار.

وامتدت الخلافات إلى الجبهة الثورية في ظل تباينات حول توزيع المقاعد الثلاثة المخصصة لها في مجلس السيادة، وسيزداد الموقف صعوبة إذا وقعت السلطة اتفاق سلام نهائيا مع كل من الحركة الشعبية، جناح عبدالعزیز الحلو، وحركة تحرير السودان بقيادة عبدالواحد نور.

التوزيع الجغرافي، وتحصل الأحزاب المتمثلة داخل الحكومة على 58 مقعدا، فيما يجري توزيع 107 مقاعد ضمن حصة التحالف على الولايات المحلية والقوى الفاعلة فيها، وفقا للكثافة السكانية لكل منطقة، ما يعني أن كل حزب داخل

التكتلات السبعة الرئيسية للتحالف سيصبح ممثلا رمزيا بمقدد واحد فقط. وانتهت قوى الحرية والتغيير، وهي الحاضنة السياسية للحكومة، من تشكيل 17 وفدا من أعضائها للتشاور مع ولايات الهامش بشأن مقاعد كل ولاية. جاء ذلك وسط توقعات ببروز خلافات أخرى بشأن نسبة تمثيل كل ولاية، ورغبة مكونات المجتمع المدني في الهامش أن يكون تمثيلها ضمن حصة الحرية والتغيير.

ويحتمد الصراع حول تشكيل المجلس التشريعي بنسبة الـ30 في المئة المخصصة للقوى الثورية غير المنضوية تحت لواء الحرية والتغيير، والتي تنتم بالتوافق بين المكونات المدنية والعسكرية، وتلعب تلك الكتلة دورا حاسما في ترجيح كفة المجلس المقبل وميوله لصالح القوى المدنية أو المؤسسة العسكرية.

وهناك خلاف آخر حول إعادة تشكيل الحكومة وكيفية دمج الحركات المسلحة التي ستكون ممثلة بخمسة مقاعد، ما يؤدي إلى استحداث وزارات للحفاظ على المحاصصات التي حصلت عليها الأحزاب بمقتضى تشكيل حكومة محدود.

ورسخت معلومات عن وجود مشاورات لإعادة هيكلة مجلس الوزراء

السياسية ستكون في تحديد الوزن النسبي لكل طرف على الأرض، لأن هناك قوى تاريخية لن تتنازل بسهولة عن رغبتها في أن تكون مهيمنة داخل أروقة الحكم المقبلة.

وترى قوى ثورية صاعدة أنها الأكثر تأثيرا في الشارع وتملك إمكانيات تجعلها قادرة على التعبير عن طموحات المواطنين، ما يهدد بتفسيح جديد في جسم قوى الثورة المنقسمة على نفسها.

وانعكست قلة خبرات المكون المدني في السلطة على أدائها خلال الفترة الماضية، ما أحدث شرخا بينها وبين القواعد الشعبية في الشارع، ما قد يقود إلى واقع جديد تكون فيه الكلمة العليا لتيارات لم تكن حاضرة بشكل مباشر في الحكومة الحالية أو مجلس السيادة.



إبراهيم الشيخ
القوى المدنية لن تتجاوز الآلية الخاصة بتشكيل البرلمان

ويشير متابعون إلى أن لجان المقاومة وبعض الأحزاب المؤيدة للثورة، من غير المنخرطة في تحالف قوى الحرية والتغيير، سوف تكون هي الراجح السياسي.

وبحسب القيادي البارز بقوى الحرية والتغيير إبراهيم الشيخ، فإن القوى المدنية لن تستطيع تجاوز الآلية الخاصة بتشكيل البرلمان، والتي تعتمد على

أماط الرئيس السوري بشار الأسد اللثام عن السبب الرئيسي خلف تدهور الوضع الاقتصادي في مناطق سيطرته وهو احتجاز ودائع المصارف اللبنانية، ويتزامن حديث الأسد مع عودة ضغوط أقطاب السلطة في لبنان على المصرف المركزي من بوابة التدقيق الجنائي.

وقال الأسد إن احتجاز لبنان لودائع بمليارات الدولارات لسوريين هو السبب الرئيسي خلف الأزمة الاقتصادية.

وتواجه مناطق سيطرة النظام السوري أزمة مالية واقتصادية خانقة تفاقمت في الأشهر الماضية، في ظل تهايوي العملة المحلية مقابل ارتفاع سعر الدولار، وعجز النظام عن توفير المواد الأساسية، من قوود وطحين.

وتتزامن تصريحات الرئيس السوري مع عودة الضغوط الداخلية في لبنان على مصرفه المركزي، من بوابة التدقيق الجنائي، حيث هاجم رئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال حسان دياب

القريب من حزب الله والتيار الوطني الحر المصرف متهما إياه بعدم التعاون مع شركة "الفاريز أند مارسال" التي تم تكليفها قبل أشهر بمهمة التدقيق، غامزا بيان المصرف بربيد التعتيم على مصير الودائع.

ولا يستبعد مراقبون في أن يكون النظام السوري خلف عودة الضغوط على المصرف اللبناني. وأعلن وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال غازي ورنسي الخميس تمديد المهلة المحددة لتسليم المصرف المستندات المطلوبة

وإلى وزير



غازي ورنسي
أمام مصرف لبنان
3 أشهر لتسليم المستندات

ولا يستبعد مراقبون في أن يكون النظام السوري خلف عودة الضغوط على المصرف اللبناني. وأعلن وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال غازي ورنسي الخميس تمديد المهلة المحددة لتسليم المصرف المستندات المطلوبة

الخرطوم - يشهد السودان حراكا سياسيا لافتا لإعادة هيكلة مؤسسات الحكم الانتقالي والخروج بتشكيل جديد لمجلس السيادة والحكومة، وتكوين المجلس التشريعي.

وعقد تحالف قوى الحرية والتغيير اجتماعا مهما مؤخرا للاتفاق على نسب تمثيل الكتل الرئيسية داخله في المجلس التشريعي، غير أن الخلافات التي طغت على الاجتماع وأسفرت عن انسحاب ممثلي لجان المقاومة برهنت على أن هناك صراعا محتدما على المناصب.

وقال المتحدث باسم المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير، إبراهيم الشيخ، لـ"العرب"، إن الخلافات التي شهدتها الاجتماع لم تكن حول نسب التمثيل، لكن لوجود أخطاء إجرائية في طريقة توجيه الدعوات لممثلي لجان المقاومة دفع البعض للانسحاب من الاجتماع، وعبروا عن رفضهم لمنهج الحوار والقنوات التي من المفترض أن يسير خلالها، وحدد المجلس المركزي موعدا لاحقا للاجتماع الأسبوع المقبل، لتجاوز المشكلات السابقة.

واتهمت لجان المقاومة الخميس قوى الحرية والتغيير بممارسة الألاعيب، وقالت إن دعواتها لمناقشة رؤيتها بشأن المجلس التشريعي جاءت بعد "ترتيبات داخلية بالمحاصصة وتقسيم نسب المقاعد، على غرار ما حدث بمجلسي السيادة والوزراء وتعيين الولاة".

ويرى مراقبون أن المعضلة أمام المكون المدني على مختلف توجهاته